



تحت سياط الدكتاتورية الأكاديمية المقنعة (1)

غضب بين مرشحي تدريس اللغة العربية في الجامعات الفرنسية بسبب نظام التوظيف

Under the whip of the Disguised Academic Dictatorship (1)

Anger among the Candidates for teaching Arabic at the French universities

محمد ناوي

باحث مغربي (فرنسا)

باحث مغربي (فرنسا)

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/11/28

تاريخ الإرسال: 2019/09/20

ملخص:

تناول هذا التدقيق مسألة توظيف المدرّسين الباحثين لتدريس اللغة العربية في الجامعات الفرنسية خلال ثلاث سنوات مضت. وهدفَ أساساً إلى الكشف عن بعض الجوانب المظلمة في فحص وفرز ملفات المرشحين. الكتمان والغموض هما سَيِّدا الموقف، إذ يحيطان بهذه المسألة من كل صوب، فلا يمكن للمرشح أن يعلم بالضبط أسباب إلغاء ملفه ولو تقدم مرةً للوظيفة، بل عند الطلب والإلحاح على تبرير الرفض، يتلقى "تقريراً" مهما يُبعث لمعظم المرشحين الراسين يحمل عموماً بين طياته عبارة "عدم الكفاءة في البحث العلمي"، مما يثير تضجراً ولغطاً بين المرشحين. صورة مؤلمة لكنه الواقع المرّ للعديد من الباحثين في زمن التفاهة والعبث الجامعي.

ويعتبر هذا التدقيق الذي نهض به اليوم (في جزأين) استجابة لضرورة دفع المسؤولين عن فرز الملفات في الجامعات الفرنسية إلى مزيد من الشفافية والوضوح، وهو في الواقع تعبير عن استياء وتذمر العديد من المرشحين الأكفاء. ولتحقيق هذه الورقة المتواضعة في جزءها الأول، اعتمدنا صيغة الملاحظة والمنهج الوصفي التحليلي مستخدمين أدوات الاستبيان والشهادة والمقابلة غير المقننة، حيث تكونت عينة التدقيق من ٦ مرشحين و ٩ طلبة (٦ في مختلف المستويات الجامعية، و ٣ منهم تركوا دراسة اللغة العربية بصفة نهائية) و ٣ أساتذة. أثناء المقابلات غير المقننة (وجهاً لوجه أو عبر الهاتف)، نطرح كلّ أنواع الأسئلة (شفوياً) ونحرر الأجابات. وعند الاستبيان، نضع الاستمارة في يد المعني (مباشرة أو عبر البريد الإلكتروني) حيث يقوم بنفسه بالإطلاع على الأسئلة وتعبئة الاستمارة. أما الشهادة، فتكون غالباً مباشرة، وهي نوع من

المقابلة الحرة غير الموجّهة. وللشاهد الحرية التامة في التوسع في الإجابة دون الخروج عن الاطار العام. نطرح السؤال ونتركه يتحدث عن تجربته الشخصية دون تدخل إلا لشرح بعض الكلمات المستعملة أو لتشجيع المعنى عندما نلمس أنه متحرج من التعبير صراحة عن مواقف حساسة. الكلمات المفتاحية : لغة عربية : تدريس : جامعات فرنسية : توظيف.

Abstract:

This study deals with the problem of selecting researchers qualified to teach Arabic at the French universities for the last three years. It aims, basically, to detect some gloomy sides in assessment of candidates' files. Concealment and ambiguity are the rulers in this matter. These two rulers, control totally the issue, and candidates can never know the exact reason of their failure even if they submit an application for hundred times. When the researchers insist on having any justification for the rejection of their application, they commonly receive a mysterious answer saying the same thing for each unsuccessful candidate: « Not able for scientific research. » This reply, in fact, provoke unhappiness and hopelessness among candidates. A very afflictive image matching with the reality of teaching Arabic at the French Universities.

The contribution we are proposing at present (in two parts) is regarded as a required reply to incite anyone concerned by employment of qualified researchers in Arabic departments at French universities and examination of their files, to a great extent of equal opportunities and transparency. A lot of skilled candidates are actually complaining about this kind of condition. To apprehend this modest study (in its first part), we have followed different methods of observation (perception) and analytical description by using questionnaires, testimony (a witness can give evidence) and non rated (non codified) interviews. The sample contains 6 candidates, 9 students (from different levels including 3 students who have left Arabic division for ever) and 3 teachers. In directive interviews (face to face or by phone), we orally put different questions and note all the answers. We also give questionnaires (in hand or by mails) and allow the person concerned by the survey to read questions and answer himself. Testimony is commonly direct. It is a kind of free interview. One can feel free to increase his answer without exiting out of the general focus. We put the question and let everybody talk about his personal experience. We don't interfere in the reply just for helping to make words more clear or to persuade when we feel that the person is embarrassed in expressing sensitive positions.

Keywords: Arabic language; teaching; French universities; staff employment.

مقدمة

خير ما يُحتذى به للحديث عن مستقبل اللغة العربية هو ما كتبه الأديب اللبناني جبران خليل جبران في القرن الماضي في مهجره (الأمريكي):

"يتوقّف مستقبل اللغة العربية على مستقبل الفكر المبدع الكائن - أو غير الكائن - في مجموع الأمم التي تتكلّم اللغة العربية. فإنّ كان ذلك الفكر موجوداً، كان مستقبل اللغة عظيماً كماضيها، وإن كان غير موجود، فمستقبلها سيكون كحاضر شقيقتها السريانية والعبرانية." والفكر المبدع يحتاج لمفكرين مبدعين بلا أدنى شك.

بالطبع، لا يبدو موضوع الحديث عن مستقبل اللغة العربية وأزمة انتشارها كلغة حيّة أجنبية في المعاهد والجامعات الفرنسية جديداً على التناول. فهناك دراسات، ومؤتمرات، ومقالات عديدة تناولت هذا الموضوع، وأسهمت في توضيح الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه المسألة. فنحن لا نريد هنا إضافة تدقيق آخر عن تدريس اللغة العربية في المدارس والجامعات الفرنسية ولا عن مواقف بعض التيارات السياسية الفرنسية التي تخلط أحيانا بين اللغة العربية والدين الإسلامي لأنّ كل هذه المسائل رغم أهميتها تتجاوز أفق هذه الورقة.

أهداف المقال

هّمنا في هذا المقال ليس رصد كلّ الأسباب المتعلقة بمستقبل اللغة العربية أو بلورة "الفكر المبدع الكائن - أو غير الكائن-" في فرنسا التي تُعدّ وجهة دراسية مفضّلة لكثير من الطلبة العرب من مختلف أنحاء العالم العربي؛ وإنّما نريد أن نقف على جانب آني، مرتبط - في نظرنا - بمدى تفعيل الفكر المبدع وبمستقبل هذه اللّغة وانتشارها. ويتعلق الأمر بصيغة تكوين وتوظيف الأطر التعليمية التي تشرف على تدريس اللغة العربية والرفع من شأنها بين اللغات الحيّة الأخرى. اننا لا نهدف من خلال هذه التوطئة الإحاطة الكلّية الشاملة بصيغ توظيف المدرّسين الباحثين لأننا في الحقيقة لا نملك - إلى حدّ الآن - كلّ المعطيات بسبب غموض وسريّة اجتماعات "لجان الانتقاء والتوظيف". ولكن من خلال حصولنا على بعض التبريرات وتواصلنا الأوّل مع عينة من الطلبة والباحثين وبعض الأساتذة الذين سبق لهم أن حضروا هذه الاجتماعات، يمكننا أن نشير بإيجاز وفي لمحات خاطفة للجوانب الشائبة المتعلقة باختيار وتوظيف المدرّسين الباحثين في اللغة العربية في المعاهد والجامعات الفرنسية.

ما سنثيره كذلك دون أن نعمّم، هو مسألة تفرد مجموعة محدودة من المسؤولين عن اللغة العربية في الديار الفرنسية بالإشراف على حاضرها ومستقبلها. اذ تجد هذه الثلّة من حاملي شعارات التظاهر "بالدفاع عن الفكر المبدع الهادف" وعن اللغة العربية كلغة أجنبية الى جانب لغات حيّة أخرى على رأس أقسام اللغة العربية في أغلب المعاهد والجامعات الفرنسية. وترى هؤلاء القوم في جميع المنابر، فهم "منظّرون" للبرامج والمقرّرات و"مؤطّرون" للأساتذة وأعضاء في المباريات الرسمية ورؤساء اللجان التي تشرف على فرز وتوظيف الباحثين لتدريس اللغة العربية.

مشكلة التدقيق

ندرك أنّ الاجابات قد تتأثر بالحالة النفسية للمعنيين (الراسبين) و أنّ احتمالات التحيز الشخصي في الأجوبة واردة، ولذلك ارتأينا ضرورة اقام طلبه (مستوى الماستر) وأساتذة ضمن عينة التدقيق. قد يميل الشخص المبحوث الى ارضاء المقابل، ويرغب في أن يظهر بمظهر تضامني في إعطاء الأجوبة؛ لذلك نتطلع - في المستقبل القريب- إلى توسيع هذا التدقيق إلى فئات أخرى وتحليله بطريقة منهجية (كمية وكيفية) تأخذ بعين الاعتبار النسب والجنس وفترة الانتظار (بعد الحصول على شهادة الدكتوراه) والتقدير الكمي للإجابات.

اننا نعلم أنّ موضوعية التدقيق متوقّفة إلى حدّ كبير على رغبة المعنيين (مسؤولين ومرشحين) في التعاون وإعطاء "المعلومات" على مختلف أنواعها. فعلى الرغم من صعوبة الحصول على عينة واسعة من الباحثين (في مختلف مناطق التراب الفرنسي) تقبل بالإجابة عن أسئلتنا، تمكنا من الوصول الى عدد منهم. فاشترط أغلب هؤلاء الأفراد المقصودين عدم الإفصاح عن أسمائهم لأنّ بعضهم يخاف من تبعات الانتقام والإقصاء النهائي (باحثة استعملت كلمة الأبدى)؛ وهناك منهم من قبل المشاركة وتوصّل بالاستمارة مسبقا ولم يردّ عليها بعد انتظار طويل. باحث واحد عبّر عن استعداده لتحرير موقفه ووعد بنشر مقال (باللغة الفرنسية) حول الموضوع. وهو الباحث الوحيد الذي يطيل في إجابته عن أسئلتنا ويتناولها من جميع الجوانب. نشعر أنّ له الكثير ما يمكن قوله وننتظر ورقته ونسأله في ذلك.

من خلال إجابته عن السؤال الخامس، يستغرب هذا الزميل الباحث أنّ "معايير" التجربة في التدريس والبحث العلمي التي تتحدث عنها توصيات الوزارة الوصية غير قابلة للقياس والتقدير دون الرجوع الفعلي الى أعمال المرشح، وإلا كيف بإمكان اللجنة أن تقوم بمهمة التقييم. كما أنّ استخدام المعيار الكمي (وحتى الكيفي) لقياس الأعمال العلمية لباحث مبتدئ يبحث عن وظيفة لا يصلح لقياس الأداء البيداغوجي والذي يمكن قياسه بالمعيار النوعي. ويبقى استخدام معيار مختلط يجمع بين معايير نوعية وأخرى كمية "أحسن" أنواع المعايير لقياس مدى كفاءة المدرّسين الباحثين لأنّ مهمّتهم لا تقتصر على البحث العلمي ولا على الأداء التعليمي. وبناء على ما سبق، يرى هذا الباحث أنّ التركيز على شماعة "البحث العلمي" دون الأداء البيداغوجي يتبعه عموما فرز (استعمل الزميل كلمة تفريخ) مدرّسين غير مؤهلين وغير قادرين على تكوين الطلبة.

ونشير هنا إلى وجود مرحلتين في عملية الفرز والتقييم: المرحلة الأولى - والتي نسميها "الغربة التمهيدية" - تمرّ مثل البرق ولا تراعي العديد من المعطيات الشخصية والعملية. فمن المفترض أن تشمل هذه المرحلة "الصفات الملموسة" التي يمكن قياسها بسهولة لدى المرشح. أمّا المرحلة الثانية فتشمل "الصفات غير الملموسة" والتي تتكوّن من تجربة المرشح ومميزاته الشخصية والعلمية والتي تركز أساساً على الكفاءة والجدارة والاستحقاق. فهذا يطلب دراسة جادة للملفات لكي يمكن "لأعضاء" اللجنة ملاحظتها وتقييمها بموضوعية تامة. كما يسهل مأمورية هؤلاء الأعضاء في وضع تقديراتهم بعيداً عن الغموض الذي تخلفه المعايير الفضفاضة وغير الدقيقة. كما أن هناك من استغرب التمييز بين المعايير المعتمدة في "ملف التأهيل" (كالأكسي) والتي تقتضي تجربة تعليمية ونشر مقالين على الأقل في مجلات علمية والمعايير المتبعة عند توظيف المدرّسين الباحثين. الشيء الذي دفع ببعض إلى القول "بعدم جدوائية أنظمة التقييم لأنها مضبغة للوقت"، وحثّهم في ذلك ترشيحهم المتكرر دون جدوى أو فائدة تذكر. هناك من الباحثين من قام بالبحث عن أعمال بعض المرشحين الفائزين المنشورة في المجلات العلمية، فلم يجد ما يجعلهم متميزين عن غيرهم. ففسّر هذا التحيز عموماً بعدم النزاهة والمصادقية، أو بانتماء المرشح الفائز إلى أسرة أو مختبر يشرف عليه أحد المسؤولين المؤثرين أو إلى المنطقة أو الجامعة التي تعلن عن شغور المنصب.

إنّ غياب المعلومات الواضحة وتقارير اللجنة الموضوعية يثير جدلاً كبيراً ويدفع العديد من المرشحين (كلّ المشاركين) إلى التعبير عن انتقادات لاذعة ومواقف شخصية قاسية لمحاولة كشف بعض السلوكيات الشائبة، وفي نفس الوقت هم يتعمّدون استعمال هذه المواقف كوسيلة لدفع المسؤولين إلى الردّ على كلّ تساؤلاتهم بنشر تقارير واضحة ومفتوحة للعموم.

أسس وأصول التقييم

إنّا نعلم أنّ المناصب الشاغرة سنوياً (أو القابلة للشغور) في اللغة العربية محدودة جدّاً تعدّ على أصابع اليد الواحدة، ولكنّ هذا الطرح لا يعني بأيّ حال من الأحوال أن نصمت - كلّ سنة - عن تعرّضنا كمدرّسين باحثين لعدد من التصرفات التي هي في الواقع حواجز في طريق الوصول إلى منصب التدريس الجامعي. إننا جميعاً نتحمّل المسؤولية عن الصمت الذي أصاب العلاقات الجامعية في أقسام اللغة العربية. فنحن دأبنا على المجاملة وتنازلنا عن التعبير صراحة عن رأينا خوفاً من ردّة فعل ذوي الأصوات العالية، ولا نبالغ إذا

قلنا إنّ علاقة معظمنا حتى بأنفسهم أصبحت غير مستقيمة. وقد لاحظنا ذلك من خلال البحث عن عينة واسعة تقبل الاجابة عن أسئلتنا.

بطبيعة الحال، لسنا هنا في محل محاكمة أحد أو زرع الشبهات حول أيّ كان، ولا ينبغي أن نرتضي لأحد مصادرة حقنا في التعبير عن رأينا في هذه المسألة، أو عن دهشتنا واستيائنا العميق من الإقصاء المتعمّد الذي نعيشه ويعيشه الكثير من الباحثين الأكفاء في فرنسا، الذين يتقدّمون سنويا بترشيحاتهم بعد جهد كبير يأخذ منهم عدّة سنوات وحصولهم على شهادة الدكتوراه ونشر أكثر من مقالين في مجالات علمية مختلفة وتجاوز المرحلة المسماة "كالاكسي" (اذ على الطالب الباحث إثبات مقدرته العلمية من خلال نشر عدد من المقالات في مجلات علمية بالإضافة إلى إعداد رسالة تخرّج تحت إشراف الأستاذ المشاور. بعدها يتقدّم بملفّ "التأهيل" أمام لجنة تتكوّن من أساتذة معيّنين من قبل وزارة التعليم العالي. وبعد الحصول على "حقّ التأهيل" (صلاحيته أربع سنوات)، على الباحث (الدكتور) أن يتقدّم من جديد بترشيح أمام الجامعة التي تعلن عن وجود منصب شاغر كمدرّس باحث (أستاذ محاضر)، بل أمام لجنة وطنية تتكوّن من مجموعة من الأساتذة المعيّنين من طرف الوزارة الوصية).

ان التقارير التي يتوصل بها بعض المرشحين عند الطلب والإلحاح لا توثق صراحة للأسباب الموضوعية التي دفعت اللجنة الى اختيار هذا الملف دون الآخر. هناك العديد من الترشيحات لا تفحص أصلا، ولا تقرأ الأعمال المنشورة في المجلات العلمية، بل وصلنا أنّ هناك ملفّات يوصى بها مسبقا بطريقة "ودّية" على المشاركين لمباركتها. فتُغربل وتُقصى الترشيحات العديدة الأخرى في عجلة من أمرها: "عدم الكفاءة في البحث العلمي"! غريب أن تتمّ هذه الممارسات في بلد ديمقراطي باسم استقلالية قرارات "لجان الانتقاء" الجامعية!

نكرّر أنّ الغاية الأساسية من هذه الورقة هي التعبير عن سخط وتذمّر وانكسار المرشّحين ضدّ مواقف أغلب رؤساء اللجان ومن حولهم (أنفسهم كل سنة)، من المشرفين على توظيف المدرّسين الباحثين في اللغة العربية في الجامعات الفرنسية. مشرفون يحركون الخيوط ويطوون الأوراق من وراء الستار في غموض وسريّة تامّة. لجان فرز مؤثثة بحضور "أعضاء" لا موقف لهم إلا المباركة والكلام الفارغ المسموح به والتطويل والنعيق، كأنّنا ضمن محافل أو حلقات مغلقة (لقوّة خفية) على رأسها "دعاة المعرفة المطلقة" الذين ينصبّون أنفسهم كمرجعيات "لامعة" في ميدان البحث العلمي العربي في فرنسا. ونحن نعلم أنّ أغلب هؤلاء المنظرين لا يتميّز بأكثر من مقال أو مقالين وليس له أيّ كتاب. فكيف

يسمحون لأنفسهم بالحكم على الباحثين المرشحين لوظائف تدريس اللغة العربية في الجامعات الفرنسية "بعدم الكفاءة في ميدان البحث العلمي" ؟
أهم أسئلة التدقيق

1. هل لك أي علم بطريقة اختيار المرشحين لتدريس اللغة العربية في المعاهد والجامعات ؟
2. اذا كنت مرشحا، هل طُلب منك ارفاق نسخة من أعمالك العلمية (مقالات أو كتب) الى ملفك ؟
3. ما هي المدة الزمنية التي تلقيت فيها الجواب (بالرفض) ؟
4. هل تعرف الأسباب الموضوعية لرفض ملفك ؟
5. في رأيك، هل تراعي اللجنة مبدأ الانتقاء الجادّ والعادل ؟

النقاش ونماذج من أجوبة المبحوثين

إذا سلّمنا أن أهداف فرز الملفات وعزلها هي فهم ميزات التجربة البيداغوجية والبحث العلمي بالسعي إلى تجميع المعلومات والحقائق لتوصيف تلك الميزات ومعرفة مكوناتها العملية وتفسير العوامل الداخلة في تحصيلها أو تطورها (عبر السنين) تفسيراً منطقياً ومحاذياً، يلاحظ أغلب المبحوثين أن هناك جملة من المعوقات تغطي على "لجان الفرز" والتي تحول دون تأدية مسؤوليتها الانتقائية كاملة بسنّ آلية حقيقية نزيهة تفحص الملفات حسب معياري البحث العلمي والتجربة البيداغوجية بالتكافؤ، لا أن يكون المعيار الأول على حساب الثاني. ومن بين هذه المعوقات، نذكر ما ورد عدّة مرات في أجوبة المبحوثين بالعمل على تقييم الملفات بجدية وبطريقة مجهولة (أو مرقمة دون أسماء) والمقارنة بينها من مختلف الجوانب. ويرى كل المشاركين في هذه العينة أن عدم الاطلاع على أعمال المرشح بقراءتها فعلاً (أو كانت مقالات علمية، كتباً أو تجارب بيداغوجية) لا يمكن أن يساعد على تكوين فكرة واضحة وتقييم الملف بطريقة عادلة، بل لا يمكن تحديد مدى جودته (أو سوءه). كل هذه العقبات - حسب أغلب المشاركين في هذه العينة - تطرح إشكالية المصداقية والثقة في نتائج اللجنة.

ما يقوم به أعضاء اللجان عندما تُقدّم لهم ملفات الترشيح (العديدة) دون الاطلاع على البحوث، هو في الواقع نوع من الغربة التمهيدية والتقييم السريع لعمل أخذ من أصحابه عدة سنوات. إنّ ما يعاب على معظم الترشيحات من طرف هؤلاء السادة

"الفاهمين" "العارفين" "العابرة النوابع" هو "عدم الكفاءة" في ميدان البحث العلمي. كلمات فضفاضة لا تعني شيئاً، تتجاهل كلّ التجارب البيداغوجية الناجحة، بل تبرّر فقط لمواقف غير عادلة خاصة بالنسبة للباحثين الذين قدموا أعمالهم حول الأدب أو اللغة أو الحضارة العربية. علاوة على تقييم اللجنة المشبوه، فإنّ ادّعاءها المدافع عن "مستوى البحث العلمي" باسم "الكفاءة والجدارة" يجعل من البحث نفسه (الذي قُبِلَ وتم نشره في مجلة علمية) عتاداً ذا حدّين. أحد طرفيه أمّا رأي "مع" أو "ضدّ" الرؤية المتضمنة في البحث (أي رأي ومنهجية الباحث). بعبارة أخرى، يتم الحكم على كفاءة البحث أو عدمها حسب مشروعية الفكر في الاتفاق أو الاختلاف مع مضمون البحث (أنّ قُرئ فعلاً). فلا يجوز لأحد أن يتشكك في دوافع ومنهجية أحد خاصة في مجال الاجتهادات العلمية، وإنّما أن تواجه الحجة بالحجة، والرأي بالرأي. إنّ "رأيي - كما يقول الامام الشافعي - صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب"، وبالتالي فإنّ ثقافة الاتفاق والاختلاف تعني تحريك ملكات التعمّق في البحوث العلمية. وفي هذا الاطار، نستحضر أيضاً نظرية الفيلسوف الفرنسي "جاك دريدا" صاحب 'مفهوم التفكيك' (في كتابه 'الكتابة والاختلاف') والذي يعتبر 'الاختلاف' ليس كلمة عادية ولا دلالة تامّة وقائمة بذاتها، وإنّما هو أفق جديد وممارسة فكرية تؤدي الى الاختراق و"الدخول في العلاقات المختلفة مع النصوص" باعتبارها (أي النصوص) ليست بنية مكتملة ومتماسكة أو هيئة مغلقة ذات مدلول أحادي وثابت يمكن إدراكه من الوهلة الأولى، بل لها معنى متنوع ومتشاكل. وفي هذا السياق الفكري والمنهجي، يعتبر "جاك دريدا" أنّ التعامل التقليدي مع النصّ (كل أنواع النصوص بما فيها البحوث) يوجي للقارئ أنّ اللغة قادرة على التعبير على الأفكار من دون تشويهها، ممّا قد يترتب عنه الوقوع في الأحكام المسبقة والأفكار المغالطة عن طبيعة النصّ ذاته. فالكتابة اذن ملكية حصرية لصاحبها. فلا أحد يمكنه أن يلاجه في رأيه، وإلا فقد صادرنّا حقه وفرضنا وصاية عليه. لا نعي هنا أن ما نقوله أو نكتبه واضح وقائم بذاته لا يقبل النقد. فإذا اختلفت وتصارعت الأفكار صراعاً صحياً ساعدت البحث العربي على التنوير والمضي قدماً الى الأمام. بطبيعة الحال، ينأى أعضاء اللجنة عن هذا التصوّر، بل يدّعون أنهم مع الاختلاف الفكري والمنهجي ويدعمونه، ولكن يرون - في نفس الوقت - أنّ البحوث هي على العموم 'دون المستوى' رغم خضوعها للجنة القراءة (المعتمدة لدى المجلة العلمية والمؤلفة عموماً من أساتذة وباحثين أكفاء) وقبولها ونشرها في مجلات علمية مختلفة ! إنّ هذا الطرح الغريب - حسب أغلب المبحوثين - يُفسّر عجز اللجان عن تقديم توضيح

تفصيلي لتساؤلات المرشحين والإجابة عنها بطريقة مقنعة. إنّ التقصي العادل هو الذي يساهم في فرز القدرات المقيّدة الكامنة لتنطلق في فضاء الابداع. كما أنّ الأصل في المساواة وعدم التجنّي في الأحكام المسبقة هو أن تُدرس التجربة التعليمية، وأن يفحص العمل العلمي (ذو الأفق التجريبي) لكلّ مرشّح، والذي يستدعي أولاً القراءة والتمحيص، كما أكّد على ذلك كلّ المرشحين، وأن تتمّ الأحكام بعد المناقشة مع المعنيّ وتحريّ الأساليب وتأمل الحثثيات الفرعية والعوامل الفاعلة والمكوّنة للفكرة المبدعة في كلّ ترشيح بالبحث عن الجوهر والبعد عن القشور، لا أن يتمّ بناء الحكم المسبق على أساس هوى انتماء فكري أو مختبري. ثمّ من الواجب أن ينبني ذلك الحكم على المبرّرات الجديّة الواضحة والبراهين المقنعة، لا على المراوغة والغربة التمهيدية والإقصاء الجارح وابتداع التبريرات بحفظ النتائج واستنتاجات عملية الفرز في الأدراج والخزائن لا يعلم خباياها أحد، بل يحتوي بنيرانها العديد من الباحثين المرشّحين.

والأسوأ من هذا وذلك هو المستوى المتدنّي في اللغة لدى بعض هؤلاء الدعاة "الفاهمين" الذين يسمحون لأنفسهم أن يحكموا على الآخرين. فبشهادة العديد من الطلبة والباحثين، هناك من لا يعرف استخدام اسم الموصول في الجملة، بل أنّ هناك منهم من لا يجيد اللغة العربية أصلاً ولم يسبق له أن نشر ولو موجزاً بسيطاً باللغة التي يدرّسها (كما هو الشأن لدى معظم الباحثين في اللغات الأخرى)، فيفضّل القاء دروسه باللغة الفرنسية لتفادي رصد الأخطاء اللغوية وتصحيحها من قبّل طلبة بارعين يتجاوز أحياناً المامهم باللغة مستوى من "يعلمهم" (ويتعلق الأمر عموماً بطلبة سوريين ومغاربيين درسوا اللغة العربية في بلدانهم الأصلية). فهم "لا مدرّسون أكفاء ولا باحثون" كما ورد على لسان طالب باحث. إنّ فاقده الشيء لا يمكن أن يعطيه، فكيف بإمكاننا أن نتنظر من هؤلاء الدعاة أن يساهموا في تنمية "الفكر المبدع الكائن - أو غير الكائن" على غرار خليل جبران وادوارد سعيد ومعظم المستشرقين الفرنسيين، أو أن يهتموا بمستقبل اللغة العربية في المهجر وأن يرفعوا من مكانتها الثقافية والحضارية لتواكب المستجدات العلمية الى جانب اللغات الأخرى؟ للأسف، لا يحصل من ذلك إلا القدر اليسير. غالباً ما يتمّ اختزال اللغة العربية كلغة أجنبية في مضامين شكلية محدودة. وبرغم أنّ اللغة العربية تأتي في مرتبة جيّدة بين أكثر اللغات تداولاً لغوياً ودينياً في فرنسا، نجدها عموماً سخيفة وعشوائية (دون هدف أو تخطيط مسبق) مُختصرة في "دروس" النحو والتصريف والترجمة، فتصبح مجرد مادة جافّة خالية من المتعة والتشويق والمعرفة يحاول الطلبة من خلالها (عبر حوارات مصطنعة

وعقيمة يديرها أبطال كارتونية وشخصيات من ورق لا وجود لمثيل لها في العالم العربي) أن يتعلّموا بعض أساليب "التواصل الميكانيكي" والترجمة التافهة. فتتحول اللغة الى أداة عارية من أي وظيفة ثقافية أخرى، فقط "سلعة" سوقية محشوة بمعلومات سطحية، تنتهي صلاحيتها المعرفية بانتهاء امتحانات آخر السنة الدراسية، "فيغيب الطلبة عمّا حفظوه أو يغيب عنهم ما حفظوه"، بدل أن تكون (اللغة) وسيلة لامتلاك و"فهم" العالم العربي بنقل التجارب والأفكار الجوهرية، حاملة الثوابت والمتغيرات المكوّنة لرؤية الانسان العربي. وهذا ما يدفع العديد من الطلبة (من أصول عربية وفرنسية) المتعطشين لاكتشاف الثقافة العربية والإسلامية الى الانسحاب الفوري (عموما في الربع الأول من السنة).

عند تواصلنا ومقابلتنا المتكررة مع بعض طلبة "الماستر 1 و2"، كنّا نستغرب أحيانا من جهلهم لأسماء كتّاب ومفكرين (من المشرق والمغرب) قدّموا الكثير للثقافة العربية والإسلامية، ونستغرب أيضا من عدم قراءتهم لأيّ رواية في الأدب العربي. طبعاً، اللوم لا يقع على هؤلاء الطلبة، بل على من يشرف على تكوينهم.

غنيّ عن البيان أنّ مسألة تدريس اللغة والأدب والحضارة العربية للناطقين وغير الناطقين بها في الجامعات الفرنسية ليست مسألة هينة على نحو ما يسعى هؤلاء الرعاة الى اقناعنا به، بل مسألة شديدة التعقيد لما تنطوي عليه من تداخلات متضادة تاريخية وثقافية وفكرية. وبطبيعة الحال والمحال، تُعتبر مسألة تربوية علمية وعملية ذات محتوى غنيّ ومتنوّع من أجل ترسيخ التجديد والابتكار بين الطلبة الباحثين وإرساء "مستقبل الفكر المبدع"... لا ينفع معه ما يجري من سجال اقصى آفاقه الفرز بين الأسود والأبيض، بين الباحث الموالي والباحث الحرّ، وهو السجال الذي انخرط فيه كثير من المسؤولين عن شأن مستقبل اللغة العربية. نراهم في المؤتمرات والمنابر الثقافية وهم ينتجون خطبا مزدوجة ظاهرها "اهتمام وغيره" على اللغة العربية ومستواها الفكري والمعرفي وباطنها اقضاء واستعداد وتشكيك في الميولات والولاءات الفكرية، كأنهم يحرصون على ارساء "الفكر الواحد" بخوفهم من التعددية الفكرية والمنهجية. مع هذا الخيار الجامد، تفتقد اللغة العربية في المهجر الفرنسي كلّ المسارات التي تفتح أمامها الآفاق نحو التطوّر والتفوّق. فإذا كانت اللغة العربية تنتشر انتشارا ملحوظا بين طلبة الجامعات والمعاهد بصفة عامة (طلبة من أصول عربية وغير عربية)، فإنّ هذا الانتشار يتلاشى بسرعة مرتفعة ويبين أنّ شأنها اليوم ليس أفضل (نوعيا) مما كانت عليه في السنوات الماضية. والسبب في ذلك يرجع أساسا (في رأي جميع المشاركين في التدقيق) الى المشرفين على برامجها ومضامينها وقواعدها

والتعريف بها في الوسطين الجامعي والإعلامي. بل يعتبر أغلب المبحوثين أنّ الحضور المتين للغة العربية، بمختلف مكوناتها اللغوية والدينية، وكذلك تأثيرها على اللغة الفرنسية نفسها (وجود حوالي ٢٥٠٠ كلمة من أصل عربي حسب العالم اللغوي الفرنسي التونسي كلود حجاج) لا ينعكس على المستويات الفكرية لهذه اللغة، فهو (أي تأثير اللغة) لا يساهم مباشرة في تحديثها والنهوض بها.

إنّ اللغة العربية لغة تواصل واعتقاد للعديد من الفرنسيين والمهاجرين من الاصول العربية والإسلامية وركن قويّ لوجودهم التاريخي في فرنسا، باعتبارها شكلا من أشكال التعبير الثقافي. إضافة الى كونها تمثلا متينا بحكم الارتباط الحاصل بينها وبين العقيدة الاسلامية، فهي أيضا أداة للمعرفة العلمية والسياسية والاقتصادية والفلسفية والأدبية والانثربولوجية والجمالية الفنية الابداعية وغيرها؛ وكذلك آلية جوهرية فعالة لتجسيد الهوية العربية (الاسلامية والمسيحية). وانطلاقاً من هذا الطرح العلمي، فإنّ تدريسها والاهتمام بها ليس مهنة تعليمية أو انتماء الى مختبر أو فكر ما فحسب؛ وإنّما هي قضية فكرية عميقة متجذرة في وعي الانسان العربي بكلّ أصنافها وأبعادها ومقوماتها النفسية والسوسيولوجية والحضارية، ورسالة ثقافية تتجاوز منابر الجامعات وأدراج المختبرات.

من خلال مقابلتنا مع بعض الطلبة والأساتذة واستماعنا لشهادتهم، اتضح لنا أنّ المسألة لا تعبر في الواقع عن خيار أو ميول سياسي، ولا تقتصر صراحة على مناصرة مرجعيات فكرية واضحة يميناً أو يساراً أو وسطاً رغم أنّ أغلب هؤلاء القوم يجتمعون على الطعن في الدين الاسلامي مع التظاهر بدهاء أنّهم من مساندي العلمانية ونحن نعلم جميعاً أنّ هذه الأخيرة - رغم استعمالها كشماعة في كلّ مناسبة - لا تعادي أيّ دين بل تشجّع على الاختلاف والاحترام المتبادل بين الأديان والمعتقدات.

اننا نغيب فعلاً على بعض الزملاء الذين يشجعون ظاهرياً كلّ باحث على تقديم ترشيحه، ثم يقبلون في نفس الوقت بالانخراط في جوقه هؤلاء الرعاة مُزمرين ومطبلين دون أن يجرؤ أحد منهم على كشف سلوكهم الخفيّ المشين. إنّ هذا أمر مرفوض بالنظر الى ما عرضناه من الأدوار التي يتوجّب فضحها. فمن خلال افادات أغلب المرشحين (من جامعات مختلفة)، وقفنا على وصف مسؤولين يقدمون أنفسهم نزيهين مدافعين عن اللغة العربية كلغة حيّة، وهم خلف الستار يلوون أعناق التجارب الناجحة والأبحاث الصريحة، ويجرون المقارنات الجزئية المضلّة، ويقدمون أرقاماً غير دقيقة في استقطاب الطلبة،

ويخلطون بين المادة اللغوية والمعرفية (الموثوق في قيمتها العلمية) وبين المادة المعروضة في أقسامهم.

أهم النتائج الأولى

إذا كان الأمر صائبا باختيار من يصلح لوظيفة ما، فإنّ الاعتناء يزداد قيمة عندما يتعلق الأمر بوظيفة التدريس والتي تمثل أنبل مهنة في تكوين الطلبة ونقل المعرفة.

لقد هدف هذا التحصيل إلى الكشف عن مسطرة توظيف المدرّسين الباحثين لتدريس اللغة العربية في الجامعات الفرنسية. كما أنه اعتمد على مصادر محدودة جداً تقتصر على بعض التقارير السطحية التي تلقاها بعض المرشحين. اذ شمل هذا التدقيق الذي أنجز على مستوى مجموع التراب الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين يونيو (حزيران) إلى نهاية سبتمبر (أيلول) ٢٠١٩، من أجل الحصول على آراء المرشحين (الراسبين) حول عملية تقييم ملفاتهم. وهكذا، فبعد توزيع ٣٠ استبانة، لم نتلق منها إلا على ٦ أجوبة كاملة فقط في الجزء الأول.

وقد أدّت قلة المعلومات (حول أسماء وعناوين المرشحين وتقارير اللجان) التي من المفترض أن تقدمها لجان الانتقاء والتوظيف حول قرارات رفضها لعدد من المرشحين الأكفاء (على الأقلّ للمرحلة الثانية من الفرز)، إلى جانب عدم كشف الأسباب الموضوعية التي استندت إليها في إصدار أحكامها، إلى وجود تخمينات بعض المرشحين التي توحى بأنّ هذه القرارات كانت تحركها أسباب أخرى غير منصفة. لم نبن استنتاجاتنا على هذه التخمينات (لانعدامها للموضوعية) وفضلنا الاكتفاء بالردود القليلة حيث أظهرت نتائجها الأولى أنّ سلوكيات لجان الانتقاء والتوظيف (التي تتألف من أعضاء من الوحدة أو الشعبة التي تطلب التوظيف وأعضاء ينتمون إلى شعب وجامعات أخرى يتراأسهم أستاذ غير دقيقة ولا تعمل بوضوح على اختيار أفضل الكفاءات العلمية والتعليمية المتوفرة لتدريس اللغة العربية (كلغة حيّة أجنبية).

وبناء عليه، يستغرب المرشحون من جعل معيار البحث العلمي معيارا حاسما في انتقاء الباحثين وفي انجاز القدرات التعليمية والتحديات البيداغوجية والمقاربات المنهجية الحديثة. اذ يولي أربعة مشاركين في البحث أهمية كبيرة للغاية لنتائج الكفاءات القائمة على معيار التجربة البيداغوجية، بتحديد الإمكانيات والمؤهلات التكوينية والتدريبية الكامنة لدى المرشح وترجيح كفتها، بعد تقييمها من خلال اختبار تعليمي حقيقي. فمن المثير ملاحظة أنّ التجربة التعليمية تقل أهميتها بين المؤهلات الأخرى. ويقصدون بالتجربة

التعليمية بأنّها الواقع الممارساتي للأستاذ المحاضر (كحقّ بديهي للطلبة) في الوسط الجامعي الذي يعيش فيه والذي يؤثر فيه ويتأثر به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتشير هذه الآراء التي عبّر عنها المعنيون بالتدقيق الى أنّ الوضعية لا تعتبر مُرضية من جانب نسبة كبيرة من الطلبة.

كما يؤكد هؤلاء المبحوثين أنّ الاهتمام الواهن بالقدرات التعليمية والتركيز المهم على البحث العلمي (حسب متطلّبات المختبر المعني) سبب مهمّ (من جملة أسباب أخرى) في تدنّي مستوى الأداء البيداغوجي ونُفور بعض الطلبة. بينما يوجّه مرشحان اهتمامهما إلى المعيار الثاني المتعلق بالبحث العلمي ويعتبرانه "الهوية" الحقيقية التي تميز كل باحث. ويستغرب الجميع من عدم الاطلاع على بحوثهم المنشورة ومناقشتها معهم. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن تحدّد لجان الانتقاء المواصفات التي ينبغي البحث عنها وأن تلتزم بها. إنّ اللجنة لا تركز كثيراً في الحكم على المؤهلات التعليمية الأساسية التي يجب أن تتوفر في كلّ من سيتحمّل مهمّة الأداء البيداغوجي، وبالتالي فإنّ ابداء هذا الحكم يتطلّب وجود معايير حيادية وعملية تُتخذ أساساً عند الملاحظة الحقيقية والقياس والمقارنة. ولا شكّ أنّ أنجع هذه المعايير هي الوقوف الفعلي على الممارسة التعليمية وأساليب أدائها ومتطلباتها.

إن ما يستحقّ بمعيار "الكفاءة العلمية" - وهي شماعة تستعملها اللجان لوصف أية سمة تميز الأداء البيداغوجي عن البحث العلمي بالاعتماد على فحص السيرة الذاتية فقط - لا تبدو سليمة. إن الأمر يتعلق عموماً بباحثين يتمتّع معظمهم بكفاءة عالية بتقديم أطروحة الدكتوراه (على الأقل ٣ سنوات) ونشر أكثر من مقالين في مجالات علمية، وتجاوز التصفية الأولى (مرحلة التأهيل). وفي الأخير، يأتي من يحكم عليهم بعدم "الكفاءة العلمية"! من المفارقات المضحكة المبكية هي وجود أعضاء ينتمون الى لجنتي التأهيل الأولى (كالأكسي) والفرز والانتقاء لوظيفة التدريس. فتجدهم "أعضاء ايجابيين نزيهين" في العملية الأولى لكن عند عملية التوظيف، تظهر حسابات أخرى. ألا يرون تناقضاً في استنتاجاتهم السابقة واللاحقة ؟ نتمنى أن تؤنّبهم ضمائرهم (انْ وُجدت).

بشهادة العديد من الطلبة، قد يكون مستوى البحث العلمي لدى بعض المرشّحين الفائزين يتلاءم مع اختصاص المختبر، لكن فيما يتعلق بتدريس اللغة العربية أمامهم، يبقى الأداء البيداغوجي دون المستوى المطلوب؛ بل يتحدث معظم الطلبة عن رداءة لا يمكن لأحد إنكارها، رداءة تعيقهم من البناء المعرفي والاستدلال العقلي. لو فُتح المجال

وأعطيت الفرصة للطلبة لتقييم أداء المدرّسين (كما هو الحال في المعاهد والمدارس العليا الفرنسية) وكانت المفاجأة بل الصدمة الكبرى.

من خلال معاينتنا ونقاشنا مع العديد من الطلبة، هناك (للأمانة) من يحصل على شهادة "الماستر" ولا يمكنه الحديث أو النقاش بلغة عربية سليمة. ممّا يدلّ - في نظرنا - على أنّ الخطوات الاجرائية التي تحكم عملية اختيار المدرّسين الباحثين غير دقيقة وغير منطقية. وهذا يؤكد أيضاً أنّ هذه الخطوات الاجرائية لا تتناسب مع ما يأتي في نصّ الإعلانات عن الوظيفة والذي يطلق مزاعم "منتفخة" حول التجربة التعليمية. رغم أنّ اللجنة تدّعي أنّها تركّز على تكافؤ معياري الأداء التعليمي والبحث العلمي، كما ورد في توصيات الوزارة المعنية، يستغرب المرشّحون من قراراتها المتناقضة، فيلاحظون في استنتاجاتها بعض النماذج العجيبة مثل:

- "تجربة بيداغوجية غنية جداً، لكن البحث العلمي غير كاف." والمعني بهذا الاستنتاج نشر ستّ مقالات في مواقع أكاديمية وكتب ومجلات علمية وأربعة كتب مدرسية لتدريس اللغة العربية وكتاباً حول استعمال الاشارات (عوض اللفظ) في عملية التواصل، وقد خصصت "مجلة العربي الجديد" مقالاً لهذا الكتاب وقعه أحد الزملاء الاساتذة!

- "عدم الاختصاص." والسيدة المعنية بهذا الاستنتاج اشتغلت على أديب عربي!

- "لا يتقن اللغة... الفرنسية!" والباحث حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة فرنسية.

فمن بين السلوكيات الغريبة التي وصلتنا حول هذه الملاحظة الأخيرة هي النقاش المطوّل حول ملفّ، لا "يتقن" صاحبه اللغة الفرنسية الأكاديمية، لكي يقرّر رئيس اللجنة في النهاية اختيار هذا الملفّ بالضبط لأنه اشتغل في أطروحته على موضوع يهمّ المختبر الذي ينتمي له الرئيس. أما مصلحة الطلبة التعليمية " فلا حديث ولا حرج"، وهي آخر ما يفكر فيه المسؤولون.

كما يلاحظ المرشّحون أنّ اللجنة تركّز على مستوى اللغة الفرنسية الأكاديمية وتتجاهل مستوى اللغة العربية!

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة التدقيق في التساؤلين التاليين:

1. لماذا تكون (غالباً) عملية توظيف مدرّسي اللغة العربية في الجامعات

الفرنسية مجالاً للتجاذب والشكّ الحادين؟

2. وما العلاقة بين عملية توظيف مدرّسي اللغة العربية في الجامعات الفرنسية

وملائمة الأداء (البيداغوجي) أمام الطلبة؟

نتمنى أن يجد هذا التدقيق أذانا صاغية وأن نتلقى ردًا مفتوحا على كل هذه التساؤلات المشروعة.

وفي انتظار تلقي المزيد من الأجوبة وتوسيع دائرة العينة، نتطلع الى عرض نتائج التدقيق كاملة مع تفاصيل أوفى في الجزء الثاني. إنّ الهدف من إنجاز الجزء الثاني من التدقيق هو توفير معطيات وإيضاحات جديدة حول غضب (أو قناعة) المرشحين لوظائف تدريس اللغة العربية في المعاهد والجامعات الفرنسية من قرارات لجان الانتقاء.

نحتاج في هذا التدقيق إلى تحقيق غاية ضرورية لا نملّ من تكرارها وتأكيدها وهي النزاهة والموضوعية في فحص الملفات من خلال وضع استراتيجية مفتوحة ترمي إلى تحقيق تكافؤ الفرص؛ وأن تكون أيضا للجان المشرفة على التوظيف الشجاعة الكاملة بالاعتراف بعدم قدرتها على "أخذ عدد أكبر" من المرشحين لقلة المناصب، لا أن تحاول المراوغة بإبداء مواقف وتفسير باهتة لا تقنع أحدا.

خاتمة

للأسف الشديد، هكذا هو حال معظم الأقسام الجامعية الفرنسية (طبعاً دون تعميم) التي تدرّس فيها اللغة العربية، وهذا ناتج - بكل تأكيد - عن مدى الإهمال من قبلنا نحن، كباحثين ومناضلين جمعيين في الديار الفرنسية. فواجبنا نحن كمهتمين بطرق تدريس اللغات الأجنبية الحديثة والأسس المعتمدة في اختيارها أن نقوم بنشر وتدريس اللغة العربية بطريقة مستمرة وميسّرة على كل المستويات الرسمية منها والشعبية دون الاعتماد على هؤلاء الرعاة. وهذا ما يلمح اليه عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، في كتابه الأخير "اللغة العربية في العصر الرقمي"، بأنّ أهمّية اللغة العربية و"ضرورة النهوض بها لا ينتهي، حتّى وإنّ تجددت اللغة وانتعشت وازدهرت فأصبحت مواكبة للمتغيّرات" ... ويضيف الكاتب في نهاية مقدّمته: " فنحن حينما نخدم لغتنا ونرتقي بها على هذا النحو، نخدم في الحقيقة، الحضارة الإنسانية، وليس الثقافة العربية الإسلامية فحسب، كما قد يظنّ بعض من ذوي النظر القاصر. فالعربية لغة إنسانية، بالمعنى الثقافي والحضاري الدقيق، فهي ليست لغة العرب، أو لغة المجتمعات الإسلامية عموماً فحسب، ولكنها لغة العالم، بالمدلول العميق للكلمة، أي لغة الحضارة الإنسانية التي تجمع جميع الحضارات التي عرفها الإنسان. ولذلك كان كلّ جهد مخلص يبذل في هذا المجال، هو عمل ثقافي، وإنجاز فكري، وعطاء

إنساني، تجني ثمرته البشرية جمعاء، لأنه يصبُّ في خدمة الحضارة الإنسانية، فهو جهدٌ حضاريٌّ وإنسانيٌّ راقٍ."

عند الانتهاء من تحرير هذه الورقة الموجزة، وصلتنا - عبر هاتفنا النقال - رسالة صوتية مؤازرة من صديق عزيز يعلم ما ينتابنا من اكتئاب وإحباط، فيبدأ رسالته بمقولة ابن القيم الخالدة (القرن الثامن الهجري)، والتي ترسّخت في أذهان الأجيال المتعاقبة أثراً على اقتباس جزء منها: "اعتن بنفسك، واحمها ودللها، ولا تعطي الأحداث فوق ما تستحق، تأكّد حين تنكسر لن يرمّمك سوى نفسك وحين تهزم لن ينصرك سوى إرادتك، فقدركت على الوقوف مرّة أخرى لا يملكها سواك، لا تبحث عن قيمتك في أعين الناس ابحث عنها في ضميرك. فإذا ارتاح الضمير ارتفع المقام وإذا عرفت نفسك فلا يضرك ما قيل فيك..."

يقول الأستاذ والعالم النمساوي فيكتور فرانكل (1905 - 1997): "عندما نفقد الأمل في تغيير الواقع يكون التحديّ الأكبر في قدرتنا على تغيير انفسنا."

فرغم الإحباط والإقصاء، سنواصل - بالإرادة والإصرار - التزامنا بالدفاع عن مكانة ومستقبل اللغة العربية في الديار الفرنسية، "شاء من شاء وأبى من أبى". وكما كان يردّد الراحل ياسر عرفات في الفترات الصعبة، نقول: "الي ما يعجبه ماء البحر يشرب منه".

المراجع

جبران خليل جبران ، مستقبل اللغة العربية، مقتطفات حول "مستقبل اللغة العربية" كانت قد أجرتها مجلة الهلال المصرية مع جبران .

www.schoolarabia.net/arabic/jubran/future1.htm

عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية في العصر الرقمي، منشورات الإيسيسكو، ٢٠١٩.

لويس عوض ، الاشتراكية والأدب ، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٣.

محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠٠٨.

محمود أحمد السيد، في قضايا التربية المعاصرة، دار الندوة للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٢.

نهاد موسى، استعراض تجريبي عمان واليمن في تعليم اللغة العربية - اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير - مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨.

Derrida, Jacques, *L'écriture et la différence*, Paris, Seuil, 1967.

Hagège, Claude, *La Structure des langues*, Paris, PUF. Que sais-je ? 1982.

Hagège, Claude, *Le Français et les Siècles*, Paris, Éditions Odile Jacob, 1987.

Frankl, Viktor E. *Man's search for meaning*, New York, Washington Square Press / Pocket Books, 1985.